

The verb in Transformational obstetric Linguistics

Haider Kamil Saadon

Hyderkamel@supelink.com

Dr. Hayder Mohammed Jebur

dr.haidar.m@gmail.com

University of Baghdad / College of Arts - Department of Arabic Language

DOI: [10.31973/aj.v3i137.1672](https://doi.org/10.31973/aj.v3i137.1672)**Abstract:**

The Arab viewpoint differed with Chomsky in terms of the actual corner arrangement pattern in the sentence, although some Arab generators say so. Because the rules of the English language are not reflected in Arabic, But the deletion of verbs represents an omission of a basic corner of the sentence, and it must be done according to certain controls. This research studies the verb as a vital element in the generative approach. Because he took center stage in the profound structure that this curriculum places at the fore.

Key words: verb, generative, linguistics, syntactic

الفعل في اللسانيات التوليدية التحويلية

الباحث حيدر كامل سعدون

جامعة بغداد - كلية الآداب / قسم اللغة

العربية

Hyderkamel@supelink.com

أ.م. د. حيدر محمد جبر

جامعة بغداد - كلية الآداب / قسم اللغة

العربية

dr.haidar.m@gmail.com**(مُلخَّصُ البَحْث)**

اختلفت وجهة نظر العربية مع تشومسكي من حيث نمط ترتيب الركن الفعلي في الجملة على الرغم من قول بعض التوليديين العرب بذلك؛ لأن قواعد اللغة الانجليزية لا تنعكس على العربية، لكن حذف الأفعال يمثل حذفاً لركن أساس من أركان الجملة ويجب أن يتم على وفق ضوابط معينة، هذا البحث يدرس الفعل باعتباره عنصراً حيويًا في المنهج التوليدي؛ لأنه أخذ موقع الصدارة في البنية العميقة التي يضعها هذا المنهج في مقدمة اهتماماته.

الكلمات المفتاحية : الفعل، التوليدية، اللسانيات، التحويلية

المقدمة: Introduction

عُرِفَت اللسانيات بكونها الدراسة العلمية للغة التي يجريها الباحثون في طبيعة المنهجية العلمية التي يتبناها هذا الاتجاه اللساني أو ذلك، ومن هذه النقطة حدد تشومسكي في كتابه (اللسانيات التوليدية) خطوتين جوهريتين ساهمتا في تطور اللسانيات : الأولى قام بها سوسير عندما انشغل باستقلالية اللسانيات عن علم اللغة ولا يمكن أن يتحقق هذا الاستقلال إلا بتحديد الموضوع، وعليه فقد أصبح موضوع علم اللغة هو دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، فتحول مركز الاهتمام من دراسة ما يحيط باللغة إلى دراسة بنيتها وقد تمثلت هذه الخطوة بالمقاربات اللسانية الوصفية التي تتشارك جميعها من حيث الموضوع في الاشتغال بما يسمى باللغة الخارجية، فنُظِرَ إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية، وما على اللساني سوى أن ينصت إلى المجتمع ليجمع ويسجل اللغة في المتون، فيما تمثلت الخطوة الجوهريّة الثانية بتطور اللسانيات على المستوى المعرفي والمنهجي الذي مثله النحو التوليدي، فمن حيث الموضوع أصبح مجال الدراسة اللسانية هو اللغة الداخلية، أي المعرفة اللغوية الممثل لها في ذهن المتكلم والموجودة ماديا في دماغه، وعلى المستوى المنهجي دُمِجَتِ اللسانيات في مجال العلوم الطبيعية وطور النحو التوليدي مقارنة نظرية عقلانية للغة تتجاوز حدود الوصف والتصنيف إلى التفسير وإلى ما وراء التفسير (تشومسكي، ٢٠١٣: ٩-١٠) (Chomsky, 2013: 9-10).

الفعل في المدرسة التوليدية : The verb in obstetric school

لا غرور أن يحتلّ الفعلُ في المنهج التوليدي التحويلي مركزاً هاماً وحيوياً في الجملة؛ لأننا نجد أن كل فعل لا بدّ أن يعمل في مجموعة من الحالات النحوية داخل التركيب العميق، سواء كانت هذه الحالات إجبارية (obligatory) أم اختيارية (optional) أم إجبارية واختيارية في آن واحد، حيث يظهر هذا العمل على التركيب السطحي في شكل كلمات أو عبارات تعمل عمل الفاعل أو المفعول أو غيرها من الوظائف (ليونز، ١٧٢: ١٩٨٥-١٧٣) (Lyons, 1985: 172-173)، فكل كلمة في الجملة ترتبط بالبؤرة فيها، وهذه البؤرة هي الفعل وفاعله ؛ لسبب وعلاقة معينة، وبذلك يتحقق النظم في الجملة، ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض (عمارة، ١٩٨٤: ١٠٠) (Amaira, 1984: 100).

ويأخذ الفعل موقع الصدارة دائماً في البنية العميقة التي يضعها هذا المنهج في مقدمة اهتماماته، إذ يُعرَفُ الفعلُ وبقيةُ الأصنافِ اللغوية من موقعها في البنية، ومن تأثيرها في بقية الأصناف، لأن وظيفة الكلمة في الجملة ترتبط بصورة مباشرة بموقعها في الكتابة (علوان، ٢٠١٢: ١٨٠) (Alwan, 2012: 180)، إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن موقع

الكلمات له أهمية بالغة في القواعد التوليدية التحويلية، فهذا المنهج لا يعتمد على الكلمات بل على الجمل ؛ فلا يمكن أن ندرس الفعل بمعزل عن الجملة التي تحتويه، فالكلمة تأخذ قيمتها النحوية من حيث موقعها في البنية العميقة داخل الجملة، فيما تشير مواقع الكتابة إلى الشكل الذي تتلاحق فيه الكلمات، كل منها في موقعه في البنية العميقة، فالفاعل مثلا من حيث إنه اسم فإنه يرد في البنية العميقة بعد الفعل (زكريا، ١٩٨٦: ١٨) (Zakaria, 1986: 18).

يهتم المنهج التوليدي بالجملة لا المفردات، ويتابع صفات الجمل وبنائها العميقة والسطحية لا دلالات الكلمات، وهذا ما رآه تشومسكي في مؤلفه الرئيس (الأبنية النحوية) من أن هدف التحليل اللغوي هو أن يفصل الجمل النحوية في اللغة المعينة عن الجمل غير النحوية، وأن يشير أيضا إلى بنية الجمل النحوية، فالنحو التوليدي عنده ليس سوى تخصيص دقيق لمفهوم "جملة صحيحة نحويا في اللغة" (هلبش، ٢٠٠٣ : ٤٧٧) (Halbush, 2003: 477)، فالدرس اللغوي الحديث أصبح أكثر ميلاً إلى عدم التفريق بين الجانب النحوي والجانب الدلالي بعد أن أصبحت الدلالة جزءا من النظرية النحوية، ولهذا فقد واجه أصحاب النظرية التوليدية التحويلية مشكلة عندما أرادوا تحديد مكان الدلالة في النظرية، هل هو في الجملة أو في السياق أو فيهما معا (عبد اللطيف، ٢٠٠٠ : ٤٥) (Abdul Latif, 2000: 45).

فالجملة إذن بؤرة التحليل اللغوي وتكون أجزاؤها مترابطة، فالجزء الواحد يقتضي الآخر في تنظيم العلاقة بين تلك الأجزاء، ودراسة الفعل في إطار الجملة تتطلب تحليل هذه العلاقات وبيان الأصول التي تعمل على الربط بينها، فيتم بهذه العلاقات القفز من المبنى إلى المعنى (عزيز، ٢٠٠٩ : ١٥) (Eaziz, 2009: 15)، يقول (سيرل) إن علم الدلالة هو القسم الأضعف في نظرية تشومسكي الذي أقرّ بنفسه بذلك في مناسبات عدة ؛ لأنه يعتقد أن أفكاره حول الدلالة تشكو من وجوه مختلفة من المحدودية الفنية صغيرة الشأن (سيرل، ١٩٧٩ : ١٣٧) (Searle, 1979: 137)، بل إن تشومسكي يرى أن اللغة مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل، وكل جملة فيها محدودة في طولها قد أنشأت من مجموعة محدودة من العناصر (جومسكي، ١٩٨٧ : ١٧) (Chomsky, 1987: 17)، وبما أن جل الاهتمام منصبٌ حول الجملة، فإنه لا يخفى أن أقسام الكلمة الثلاثة (الاسم، الفعل، الحرف)، لا يصلح أي من هذه الأقسام أن يكون جملة بمفرده إلا الفعل، فالفعل هو القسم الوحيد من هذه الأقسام الذي يصلح لأن يكون جملة، من دون إشتراك مع غيره من أقسام الكلام، بل إن فعلا واحدا في العربية يمكن أن يسمى كلاماً، ولا ينطبق ذلك على غيره، قال ابن مالك : كلامنا لفظ مفيد كاستقم، فمثل للكلام المفيد بفعل

واحد فقط. ومع أن الجملة الفعلية في العربية تمثل القسيم الثاني للجملة الاسمية، إلا أن بعض علماء العربية رأوا أن الجملة الفعلية تمثل بنية عميقة للجملة الاسمية (مع أنهم لم يستخدموا هذا المصطلح) في بعض الأساليب (ابن مالك، دون تاريخ: ١٨٨) (Ibn Malik, undated: 188)، ولا ينطبق هذا المعنى على الجملة الاسمية؛ فلا تكون ذات بنية فعلية عميقة، وقد وصف محمد حماسة عبد اللطيف هذه الفكرة بأنه (قفزة فكرية مضيئة)، ناظرا إلى أن هذه الفكرة تتطابق مع ما جاءت به النظرية التوليدية التحويلية على الرغم من اختلاف الزمن والثقافة بينهما (عبد اللطيف، ٢٠٠٠: ١٤٣) (Abdul Latif, 2000: 143)، وذهب ممدوح عبد الرحمن الرمالي إلى أبعد من ذلك، إذ عدّ الجملة الإسمية جزءا ومكونا من مكونات الجملة الفعلية، قال: (إن العرب لجأت إلى تغيير في الجملة الإسمية، تحولت به إلى مفرد، وتحول الكلام كله من جملتين فعلية وإسمية إلى جملة واحدة فعلية، فبدت الجملة الإسمية وقد صارت عنصرا مفردا في جملة فعلية) (الرمالي، ١٩٩٦: ١٥١) (Alramali, 1996: 151).

ويشير ميشال زكريا أن الفعل في العربية يُظهرُ تخالفاً، من حيث إنه تامٌّ تارةً، وغيرُ تامٍّ تارةً أخرى، مشيرا إلى أن الركن الفعلي في المنهج التوليدي التحويلي يتكون من (زمن + فعل)، وأن الزمن فيه ما هو تام، وما هو غير تام، فضلا عن ذلك فإن القول بأن الزمن في العربية مرتبط بالأفعال فقط فإن في ذلك تجنيا على العربية، فمع تضمن الفعل للزمن في أغلب حالاته إلا أنه يتشارك مع الاسم في هذه السمة، فالأسماء قد تدل على الأزمنة أيضا؛ وعلى هذا فإن ربط الزمن بالفعل وحده أمر يفتقر إلى الدليل.

فإذا كان ميشال زكريا يرى أن التام وغير التام أحكام تتعلق بالزمن لا بالفعل، وأن مفهوم الزمن عنده لا يندرج ضمن الفعل أو ضمن الركن الفعلي في اللغة العربية، وإنما يبرز من خلال الجملة ككل (زكريا، ١٩٨٦: ٦٥-٦٦) (Zakaria, 1986: 65-66)، فإذا كان الأمر كذلك فهذا الرأي ليس دقيقا؛ لأننا لا يمكن أن نحكم على الكل بالنظر إلى أجزائه فقط، ناهيك عن أن الركن الفعلي في منهج تشومسكي لا يتكون من (زمن + فعل) كما يذكر ميشال زكريا؛ لأن الشيء لا يمكن أن يكون جزءا من نفسه، والواقع أن الركن الفعلي يتكون من (حدث + زمان)، مع مراعاة أن الزمان جزء لا ينتفي الفعل بانتفائه، لكنه ينتفي إذا انتفى معنى الحدث عنه.

وبحسب القانون التحويلي الإجمالي فإن الفعل يجب أن يتوافق ويتطابق مع الفاعل الظاهري (surface agent) من حيث التذكير والتأنيث، ومن حيث الشخص (المتكلم أو المخاطب أو الغائب)، وقد يكون الفاعل الظاهري هو الفاعل الحقيقي أو الأداة أو المكان أو المفعول، وقد سُمِّيَ التحويل هنا إجبارياً لأن كل جملة بحسب القوانين الأساسية لهذا المنهج

تحتوي على فعل (عبارة فعلية) واسم واحد على الأقل، ولذلك لا بد من وجود توافق بين العبارة الفعلية والفاعل الظاهري لتكون الجملة صحيحة نحويًا (الخولي، ١٩٩٩: ١١٢) (Khuli, 1999: 112).

وتختلف الطبيعة التوالدية للغة العربية عن طبيعتها النحوية ؛ لأن العربية تنتمي إلى أسرة لغوية مختلفة عن الانجليزية، التي وضع تشومسكي نظريته على أساسها، وللعربية ناموس تكاثري هو صنو النحت في فاعليته وتأثيره، ولذلك كان النحت عارضا على العربية وتكيفًا طارئًا على جهازها، وقد لجأت إليه العرب في حالات محددة، كان أكثرها طوعًا وأقربها إلى القبول، ما صيغ على وزن صرفي في الفعل ومشتقاته (المسدي، ٢٠١٠: ٥٧-٥٨) (Almasadi, 2010: 57-58).

وعلى الرغم من عدم تعارض قواعد العربية مع ما سار عليه المنهج التوليدي التحويلي إلا أن العربية تتضمن مساحة أوسع من حيث الاستعمال، فالمؤنث الحقيقي فقط في العربية هو الذي لا يجوز أن يكون فعله إلا بعلامة التأنيث، والمقصود بالمؤنث الحقيقي هو كل مؤنث له ذكر، كالحَيوان، وإن لم يتحقق هذا الشرط كان المتكلم مخيرًا بين تأنيث الفعل وتذكيره (البغدادي، ١٩٩٦: ١٧٣) (Al-Baghdadi, 1996: 173)، مثل الاستعمال القرآني في قوله تعالى: (جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) (الأنعام: ١٥٧)، وقوله تعالى: (جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) (الأعراف: ٧٣) فإن الفاعل في الآيتين واحد، وهو الكلمة المؤنثة (بينة)، لكن هذه الكلمة لا ذكر لها في الواقع فجاز أن يكون فعلها مؤنثًا أو مذكرًا كما في الآيتين، وأيضًا في قوله تعالى: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) (البقرة: ٢٧٥)، فلا يوجد ذكر لكلمة (موعظة)، والأمر ذاته في قوله تعالى: (فَقَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ) (الأنعام: ١٠٤) فلا ذكر لكلمة (بصائر)، فجاز أن يكون الفعل في هذه الحالات وأشباهاها مذكرًا، مع أن فاعله مؤنث.

ولا ينطبق قانون تأنيث الفعل الذي أقره المنهج التوليدي على خصوصية أفراد الفعل وتثنيته وجمعه؛ لأن الفعل لا يتأثر بهذه الخصائص مهما كانت حال فاعله من هذه الجهات، فإننا نقول: كتب الولد، كتب الولدان، كتب الأولاد، من دون إجراء أي تغيير أو زيادة على الفعل على الرغم من أن الزيادة موجودة فيه من حيث المعنى (الخولي، ١٩٩٩: ١١٣-١١٤) (Khuli, 1999: 113-114).

ومن جهة التركيب وضع المنهج التوليدي التحويلي المعادلة (م + ف + اسم + س) ويمثل الرمز (م) المساعد الذي يسبق الفعل، وهو ما يتقدم الفعل المضارع من حروف تدل على أنه فعل الحال في العربية، وهي حروف (أ، ن، ي، ت)، ويمثل الرمز (ف) الركن الفعلي بصيغته البسيطة، ويمثل الرمز (س) أي عناصر محتملة الوجود في الجملة بعد الاسم،

ولكن التكملة (س) قد تساوي صفرًا (الخولي، ١٩٩٩ : ١١٢-١١٣) (Khuli, 1999: 112-113)، بمعنى أنها قد لا تكون موجودة في الجملة، ولا توجد عناصر تمثلها فيها، وهذه الرموز والاستعمالات لها ما يمثلها في العربية من حيث النظرية والتطبيق وتشير إليها أمثلة غير قليلة.

وقد لاحظ (جون سيرل) الأهمية التي يتميز بها الفعل في أثناء حديثه الموسع عن النظرية التوليدية، ودور البنية السطحية في التأويل الدلالي، إذ ذكر أن البنية السطحية يمكن وحدها أن تلعب دورا مقررًا في التأويل الدلالي، في حين ينحصر إسهام البنية العميقة في تعيين المعنى بتمثيل ما يسمى بالعلاقات المدارية (Relations Thematiques)، وهي العلاقات التي تقوم على أساس دلالي بين الفعل والأسماء المحيطة به، فقد جعل (جون سيرل) الفعل محورا وأساسا للعلاقات الدلالية التي تربط الجمل، ويذكر المثال الآتي (سيرل، ١٩٧٩ : ١٤٠) (Searle, 1979: 140):

عَلِمَ	فؤادٌ	العربية	لفريد
	فاعل	(موضوع)	(هدف)
كف	فؤادٌ	فريداً	بأمور على جانب من الأهمية
	فاعل	(هدف)	(موضوع)
حَتَّ	فؤادٌ	فريداً	أن يذهب
	فاعل	(موضوع)	(هدف)

وبهذه الطريقة تتعين العلاقات المدارية بين الفعل والأسماء المحيطة به فيكون الفعل في جانب، وتقابله جميع عناصر الجملة من جانب آخر على مستوى البنية العميقة، لأن تعيين الهدف والموضوع إنما يحدده الفعل لا الاسم؛ فالعنصر في الجملة الأولى (فريد) إنما هو هدف بالنسبة للفعل (عَلِمَ) لا لغيره، وبذلك ينحصر، بحسب تفسير جون سيرل لرؤية تشومسكي، دور هذه البنية في تأويل الجمل بحسب محورية الفعل فيها.

سمات الفعل الذاتية: Characteristics of subjective action

للفعل سمات مختلفة، يحددها منهج البحث ومستوياته وطريقة الباحث في اختيار زاوية النظر التي يريد مناقشتها، ويحدد ميشال زكريا سمات الأفعال عموماً، فيجعلها خمسة أنواع (زكريا، ١٩٨٦ : ٦٤-٧٧) (Zakaria, 1986: 64-77)، وهي :

- ١- السمات المعجمية.
- ٢- السمات التركيبية.
- ٣- السمات الذاتية.
- ٤- السمات الانتقائية.

٥- سمات الفعل في المعجم اللغوي.

ويبين ميشال زكريا أن سمات الفعل في المعجم يتم عبر سلسلتين من السمات التركيبية، فبعض هذه السمات ذاتية يتضمنها الفعل وبعضها انتقائية مرتبطة بالسياق الكلامي الذي يرد الفعل فيه، ويصنف السمات التركيبية للفعل بأنها تدخل ضمن أبحاث المنهج التوليدي التحويلي، من جهة العمل، فيذكر أن هذه السمات تعمل عمل قواعد تفرغ الفئات، مثل التمييز بين الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية، على وفق القاعدة الآتية:

فعل ← فعل لازم
فعل متعد

وتشير هذه القاعدة، إلى أن الفعل تُعادُ كتابته إما فعلا لازما، وإما فعلا متعديا، ويكون ذلك بصورة اختيارية، أي أن فئة الفعل يمكن تفريعها إلى فعل لازم وإلى فعل متعد، ويعادل هذه القاعدة الحاق سمة (+ متعد) بالفعل، وهذه السمة تعمل عمل القاعدة أعلاه، فتقسم الأفعال إلى مفردات تحتوي سمة (+ متعد) وهي الأفعال المتعدية التي لها خصائصها اللغوية، وإلى مفردات تحتوي سمة (- متعد)، وهي الأفعال اللازمة التي لها أيضا خصائصها اللغوية، وتحديد الصورة الاختيارية هنا يكمن بأن البنية العميقة (الاختيارية) هي التي تحدد سمة الفعل الذي يناسب الجملة.

ثمة سمات لا تفارق احداها الفعل عند استعماله في الجملة، وتشمل هذه السمات الفئات الفعلية المتفرعة المؤثرة في عملية التحليل النحوي؛ لأنها مأخوذة في الاعتبار في قواعد التحويل، وسنتحدث هنا عن هذه السمات، آخذين بعين النظر أنها محل اضطراب في الفعل عند استعماله، وقد ذكرها ميشال زكريا، لكننا سنتحدث عنها بصورة أكثر تفصيلا، وهذه السمات هي (زكريا، ١٩٨٦: ٦٦-٦٧) (Zakaria, 1986: 66-67):

١- سمة (+ متعد) و (- متعد) :

وهي سمة التمييز بين الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية: وتتضمن هذه السمة الأفعال المتعدية عموما، وذلك مثل: أكل، لعب، درس، فيما تتضمن سمة (- متعد) إلى أن الفعل الذي يحتوي عليها لا يأخذ مفعولا به.

ومع أن الفعل يمكن وصفه بأنه (+ متعد و - متعد) إلا أنه بالإمكان الاستغناء عن هاتين القاعدتين وجمعهما في قاعدة واحدة (علوان، ٢٠١٢: ١٩١) (Alwan, 2012: 191)، وتشير سمة التعدية إلى أن الفعل الذي يحتوي عليها يأخذ مفعولا به، فإن لم يرد هذا المفعول في بنية الجملة السطحية، يُفترض وجوده في البنية العميقة للجملة، فإن قلت: يدرس الطالب، فإن الفعل (يدرس) هنا موسوم بأنه (+ متعد) وهذا يتطلب أن يكون له مفعول به في البنية العميقة، مثل: يدرس الطالب شيئا، وكلمة (شيء) فارغة من أي مدلول

حسي محدد، ولا تأتي إلا مرتبطة بالمدخل المعجمي لهذه الأفعال في البنية العميقة، فهي تحتل موقع المفعول به العائد بصورة عامة إلى الأفعال التي تحتوي على سمة (+ متعد) والقائمة في البنية العميقة وذلك من دون أن تحمل بالضرورة أية دلالة معينة (زكريا، ١٩٨٦: ٦٨) (Zakaria, 1986: 68). فالفعل (أكل) الموسوم معجمياً بأنه فعل متعدٍ، قد وجب أن يكون له مفعول به، يبرُّ عنه، كمفعول في مركب فعلي، في كل مستوى تركيبى (في البنية العميقة والسطحية، وفي الشكل المنطقي أيضاً) لكنه لا يلزم أن يعبر عنه في البنية السطحية، ولذلك فإنه إذا لم يوجد أي عنصر ظاهر في موقع المفعول به وجب أن يكون هناك حينئذ مقولة فارغة من مقولات الجملة في النوح التركيبى، ويدعم هذا القول المثالان : (الطعام الذي أكلته)، (الطعام الذي أكلت)، فالمثال الأول يحتوي على مركب فعلي + ضمير استبدالى يأخذ موقع المفعول به، والمثال الثاني فإن موقع المفعول به فارغ وقد عبّر عنه بمقولة فارغة (البهنساوي، ٢٠٠٣: ٣٢-٣٣) (Al-Bahnasawi, 2003: 32-33)، لكن سمة التعدية التي يتحدث عنها ميشال زكريا لا تتوقف على الفعل فقط، ومن ثم فهي ليست من سماته الخاصة، لأننا نعرف أن الفعل المتعدي يمكن أن يستعمله المتكلم لازماً مرة، ومتعدياً أخرى، بحسب ما يريد المتكلم إظهاره من الجملة.

٢- سمة (+ ناجم) و (- ناجم) :

وهي سمة التمييز بين الأفعال التي تعبر عن حالة ناجمة عن حدث سابق والأفعال التي تعبر عن حدث لم يكتمل بعد، وتتضمن هذه السمة تمييزاً بين أفعال مثل : نجاح، وعلم، وغيرها التي تشترط وجود فعل يسبقها ؛ لأنها لا تتحقق إلا بوجود فعل سابق أي أنها أفعال جاءت نتيجة أفعال سبقتها فهي (+ ناجم)، فلا نجاح إلا بالعمل وبذل الجهد، ولا علم إلا بالسعي لتحصيل المعرفة، أما الأفعال التي توسمُ بأنها (- ناجم) فهي مثل : مشى و درس وغيرها، التي لا تمثل نتيجة، بل هي معبرة عن حدث سيتهي إلى فعل آخر لم يظهر بعد، ومعنى ذلك أن أي فعل يستم بأنه (+ ناجم) فإن البنية العميقة لهذا الفعل تتضمن فعلاً آخر، يكون مقدمة للفعل الظاهر في البنية السطحية، وأي فعل يتسم بأنه (- ناجم) فإنه يتضمن بنية عميقة لفعل آخر يأتي بعده (زكريا، ١٩٨٦: ٦٩) (Zakaria, 1986: 69)

وتمثل (الأفعال السابقة للفعل) التي تمثل البنية العميقة للفعل الموسوم بأنه (+ ناجم) المقدمات المنطقية ذاتها المستعملة في تفسير الفعل الظاهر الذي يتم النطق به بالفعل، وكلا الفعلان يمثلان، من زاوية ما، السياق الذي يتضمن مكونات نفسية وأخرى ظاهرية، فالسياق، بحسب تعريف (دان سبيربر و ديدري ولسون) هو مركب نفسي، وهو شعبة من افتراضات المُستمع بشأن العالم، وهذه الافتراضات هي التي تؤثر في تفسير المقولات (سبيربر، وولسون، ٢٠١٦: ٤٢) (Sperber and Wilson, 2016: 42).

٣- سمة (+ عمل) و (- عمل) :

وهي سمة التمييز بين الأفعال حيث تتشابه سمة (+ عمل) مع سمة الفعل المتعدي (+ متعد) مثل : كتب التلميذ فرضه، وينتج عن ذلك أن اسم الفاعل الذي يقابل الفعل في هذه السمة يحتمل في ذاته أن يكون ماضيا، نقول : التلميذ كاتب فرضه، أما سمة (- عمل) مثل : شعر الرجل بالظلم، فإن اسم الفاعل الذي يقابل الفعل فيها لا يحتمل بالضرورة أن يكون ماضيا، فعبارة (الرجل شاعر بالظلم) تحمل أكثر من احتمال زمني وليس الماضي فقط (زكريا، ١٩٨٦ : ٦٩-٧٠) (Zakaria, 1986: 69-70).

وهي حالة نادرة أن نرى اسم فاعل يؤثر في تحديد نوع الفعل ومميزاته، خاصة إذا كان اسم الفاعل هذا غير موجود في البنية السطحية للجملة، والثابت في النحو أن اسم الفعل يتشابه مع الفعل من حيث التأثير في المفعول به، وليس الفعل هو ما يشابه عمل اسم الفاعل، فلا تأثير للشبيه على أصله في اللغة.

٤- سمة (+ نشاط) و (- نشاط) :

وتتميز هذه السمة بين الأفعال التي تحمل سمة (+ نشاط) حيث يدل اسم الفاعل الذي يقابلها في ذاته على الزمن الحاضر، وبين الأفعال التي تحمل سمة (- نشاط) حيث يدل اسم الفاعل الذي يقابلها على زمن مطلق، ومثال الأول : يشغل الرجل منصب الحاكم، ومثال الثاني، انتظر الشاب حبيبته (زكريا، ١٩٨٦ : ٧٠) (Zakaria, 1986: 70).

٥- سمة (+ مستمر) و (- مستمر) :

وتتميز هذه السمة بين الفعل المستمر مثل : (أكل) و (كتب) وغيرها من الأفعال التي تشير إلى حدث يحتمل الاستمرار، وبين الفعل غير المستمر مثل : (أطفأ) و (وصل) وغيرها من الأفعال التي لا تحتمل في ذاتها الاستمرار، ولا يتطلب تحقيقها زمنا معيناً، فوجود سمة (+ مستمر) في الفعل تمنعه من أن يرد على بعض الظروف كما في قولنا : أكل الرجل بغثة طعامه؛ لأن الظرف لا يتلاءم مع طبيعة الفعل، والأمر ذاته متحقق في الفعل الموسوم ب(- مستمر) إذ تمنع هذه الميزة الفعل الذي يتضمنها من أن يرد مع بعض الظروف، مثل : وصل الرجل إلى المدينة زمانا طويلا (زكريا، ١٩٨٦ : ٧١) (Zakaria, 1986: 71). والملاحظ هنا أن الظروف التي لا يمكن أن تتلاءم مع الأفعال إنما هي غير متلائمة مع سياق الجملة وظروفها، فلا يمكن (منطقياً) أن يأكل انسان طعامه بغثة، وهذا المعنى (امتناع الأكل بغثة) لا يعتمد على الفعل ؛ لأن هذا الظرف قد يستعمل مع الفعل في سياق آخر، مثل قولنا : أكل الرجل بغثة مال اليتيم، بمعنى أن أكل مال اليتيم ليس متوقعا منه، ثم كان، فالفعل هنا لا يمنع وجود الظرف لاختلاف السياق، مع أن الفعل ذاته والظرف ذاته، لذا فإن وضع هذه السمة في الفعل خصوصا يفتقر إلى دليل يدعمه.

فالمسألة هنا تتعلق بالارتباط وعدمه بين المعاني، فلا ارتباط بين الفعل (أكل) مع الظرف (بغثة)، كما أنه لا ارتباط بين الفعل (انتظر) مع الظرف (الخشونة) وهكذا، وهذا الارتباط الثابت بين عنصرين يسميه النحاة القدامى (لزوما) وثبوته مكانا وزمانا يسمونه (استمرارا)، ولا بد من ملاحظة أن اللزوم في هذا الميدان هو غير اللزوم المنطقي أو الرياضي، كلزوم قضية لقضية أخرى، بل هو اللزوم المادي، كما يقول المنطقة، أي ما يلاحظ من المصاحبة المستمرة بين ظاهرة وأخرى، وهو يناسب مفهوم القانون الطبيعي (الحاج صالح، ٢٠١٢ : ١٨٨) (Haji Saleh, 2012: 188)، ومن جهة أخرى فإن ميدان المنطق النحوي يبحث في الصيغ النحوية وتركيب الجمل ليس نحويا فحسب بل معنويا ؛ لأن الإعراب في حقيقته ما هو إلا فرع للمعنى (الدجني، ١٩٨٢ : ٢١) (Aldijni, 21: 1982)، فالذي منع الفعل من الوقوع في سياق واحد مع ظرف لا يناسب معناه إنما هو المنطق النحوي وليس السمات التي يتميز بها فعل ما عن غيره من الأفعال.

٦- سمة (+ حركة) و (- حركة):

تتميز الأفعال التي تحمل سمة (+ حركة) مثل : (سافر) و (عاد) و (ذهب) بأن اسم الفاعل الذي يقابلها يحتمل في ذاته الزمن الحاضر والمستقبل في الوقت نفسه، فيما لا تتضمن أسماء الأفعال المأخوذة من الأفعال التي تحمل سمة (- حركة) هذه الصفة، ومن هذه الأفعال : (قال) و (نام)، فكلمة (قائل) و(نائم) لا تحمل إلا زمنا واحدا لا أكثر.

٧- سمة (+ حالة) و (-حالة) :

تميز هذه السمة بين الأفعال التي تُمَيِّزُ بأنها (+ حالة) من مثل : (حَسَنَ) و (بَعُدَ) و(وَسِعَ)، وبين الأفعال التي تُمَيِّزُ بأنها (- حالة) من مثل : (درس) و (لعب)، حيث ينجم عن الحالة الأولى أن الفعل الذي يحتوي عليها لا يرد أبداً بعد الفعل (بدأ)، فلا تقول : بدأ الرجل يحسن، أو بدأ الرجل يوسع، وهكذا، بخلاف ما نلاحظه بالنسبة للأفعال التي تحوي سمة (- حالة) فيمكن أن تقول : بدأ الرجل يلعب، بدأ الرجل يدرس.

٨- سمة (+ شخصي) و (- شخصي) :

وتميز بين الأفعال (+ شخصي) مثل : (قال) و (سافر)، والأفعال (- شخصي) مثل : (وجب) و(انبغى)، فالفعل الذي يحمل الصفة السالبة لا يستعمل في صيغة الأمر ولا يحتاج الباحث إلى وقت طويل لكي يلاحظ عدم وجود شكل فعلي في صيغة الأمر لهذا الفعل (زكريا، ١٩٨٦ : ٧٢) (Zakaria, 1986: 72).

إن حديث ميشال زكريا عن السمات الذاتية للفعل في المنهج التوليدي كان منطلقا من كون الفعل محصورا عنده، من حيث الدلالة، على المعاني الجزئية، والحال أن الفعل ليس كذلك؛ فالأفعال من الألفاظ التي يصنفها اللغويون بأنها كلية لا جزئية، إذ ينقل شكري

السعدي رأيا لسيرل مفاده : (وزيادة على إمامنا بالموجودات الجزئية فإن لنا أيضا إماما بما نسميه كليات، أي بالمعاني العامة نحو البياض والاختلاف والاخوة وما جرى مجراها وأقل ما ينبغي أن تشتمل عليه الجملة الكاملة كلمة واحدة تدل على كلي من قِبَل أن لجميع الأفعال معنى كليا) (السعدي، ٢٠١٣: ٦٣) (Saadi, 2013: 63)، ويطابق رأي سيرل مع الاستعمال اللغوي للأفعال، إذ رأينا أن حكم ميشال زكريا على الفعل (أكل) مثلا، كان محصورا في دلالاته على الطعام الحقيقي، والواقع أنه يستعمل للطعام الحقيقي وغيره بحسب السياق.

ويثني راي جاكندوف (Ray Jackendoff) كثيرا في أثناء حديثه عن الدلالة اللغوية للأفعال في كتاب تشارك فيه مع تشومسكي، على ما قدمه ستيفن آرثر بينكر (Steven Arthur Pinker)، الذي بيّن أن البنية الحملية للأفعال، وبعض التناوبات الدالة في البنية الحملية، تابعة لتمييزات ضيقة نسبيا في معنى الفعل، فإذا أمكن لمتعلم اللغة، إذن، أن يضع فعلا معينا في طبقة ضيقة معينة بفضل معناه، فإنه يمكنه جيدا أن يتنبأ بسلوكه التركيبي (جاكندوف، وآخرون، ٢٠٠٧ : ٣٢-٣٣) (Jakindoff, et al, 2007: 32-33)، ومعنى ذلك أن تشومسكي ومن تأثر به يرفضون تضيق دلالة الفعل وجعلها مقتصرة على معنى معين دون غيره.

وتشير السمات (- متعد) (- ناجم) (- عامل) (- نشط) (- مستمر) (- متحرك) (- حالة) التي تميز الأفعال في المنهج التوليدي التحويلي إلى الصفات السلبية في الفعل، ومعنى السلبية كما يذكر غانم عبد الحسن رداد هو معنى عَدَمي دال على النقص، أو التمام، فأما دلالاته على النقص فتتمثل بحدوث النقصان في المعنى التام، وأما دلالاته على التمام فتتمثل بنزع النقصان عن المعنى غير التام، ومن هنا فقد قسم معنى السلبية إلى قسمين: الأول هو السلب ويقصد به سلب التمام، والثاني هو سلب السلب، ويقصد به سلب النقص عن الفعل (رداد، ٢٠١٦ : ٥٥) (Rddad, 2016: 55)، وكلا القسمين يدوران حول المعنى، ولا بد لكل فعل أن يدور حول المعنى أيضا.

ويقسم غانم عبد الحسن رداد السلب المحض الخاص بالأفعال إلى قسمين : أفعال دالة على السلب بالأصالة، وأفعال دالة على السلب بالعَرَض (رداد، ٢٠١٦ : ٢٠٩-٢١٢) (Rddad, 2016: 209-212)، ولا يدخل القسم الثاني من الأفعال الدالة على السلب ضمن سمات الفعل في المنهج التوليدي التحويلي ؛ لأن السلب في هذا القسم من الأفعال ليس ذاتيا، فيما يشمل القسم الأول (الأفعال السالبة بالأصالة) جميع الصفات التي ذكرها ميشال زكريا، فالأفعال التي تدل على السلب والمتضمنة معاني : السجن (سَجَنَ) والمنع (مَنَعَ) والحبس (حَبَسَ) والحجب (حَجَبَ) والحظر (حَظَرَ) والنزع (نَزَعَ) والخلع (خَلَعَ) والزوال

(زَالَ) والذهاب (ذَهَبَ) والموت (مَاتَ) والغياب (غَابَ) والأفول (أَفَلَ) والقطع (قَطَعَ) والكسر (كَسَرَ) والحز (حَزَّ) والنخر (نَخَرَ)، جميعها أفعال دالة على حدث من جهة، ونفي حدث آخر، والنفي صورة من صور السلب، وكل ذلك متطابق مع سمات الفعل في المنهج التوليدي.

أثر التحويل في الفعل: The effect of conversion in the act

التحويل لغة: من (تَحَوَّلَ) أي تَنَقَّلَ من موضع إلى موضع آخر، والتَّحَوَّلُ هو التَّنَقُّلُ من موضع إلى موضع آخر، والاسم منه (الِحَوْلُ) (ابن منظور، ٢٠٠٦: ٣/٣٧٩، مادة حول) (Ibn Manzur, 2006: 3/379, article about)، ومنه قوله تعالى (خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا) (الكهف: ١٠٨).

أما في الاصطلاح فالتحويل هو انبثاق تركيب أو مجموعة من التراكيب من جملة هي الأصل، وتسمى الجملة الأصلية بالجملة التوليدية (generative sentence)، وقد نادى هاريس (harris) بدراسة التحويل قبل تلميذه تشومسكي حيث ذهب (هاريس) إلى أن التحويل يجري باشتقاق جملة أو مجموعة من الجمل تسمى (nonkernel sentence) من جملة تسمى الجملة النواة (kernel sentence) (استيتية، ٢٠٠٥: ١٧٨-١٧٩) (Astitia, 2005: 178-179)، ومثال ذلك جملة (فهم زيدُ الدرس) وهي جملة مثبتة مبنية للمعلوم، وعند تحويلها إلى جملة مبني فعلها إلى المجهول تصبح (فُهِمَ الدرسُ) ويكون التحويل قد حدث على النحو الآتي:

١- الفعل + مورفيم البناء للمعلوم + اسم + اسم (فهم زيد الدرس)

٢- الفعل + مورفيم البناء للمجهول + اسم (فُهِمَ الدرسُ)

وخلاصة مبدأ التحويل عند تشومسكي أن أهل اللغة قادرون على تحويل الجملة الواحدة إلى عدد كبير من الجمل (استيتية، ٢٠٠٥: ١٧٩) (Astitia, 2005: 179). وعلى وفق هذا المنهج فإن القواعد التحويلية يمكن لها أن تفسر كيف يمكن للفرد أن يُحْكِمَ جملتين أو أكثر مترادفة في معناها، على الرغم من أن تراكيبها الظاهرة متباينة، وتباين التراكيب الظاهرية لا يمنع من أن تكون هذه التراكيب الظاهرة ذات تركيب باطني واحد، وهذا الترابط الباطني هو السبب في تطابقها في المعنى (الخولي، ١٩٩٩: ٢٥-٢٦) (Khuli, 1999: 25-26). والتحويل، من الناحية النظرية، مفهوم أساس من مفاهيم نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية ويعتمد على قواعد مختصة بالصيغ البنائية للجمل، وتُخْرِجُ هذه القواعد الجملة من الإطار التوليدي إلى الإطار التحويلي، أو بمعنى أكثر دقة، تُخْرِجُ الجملة من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وبما أننا معنيون بدراسة الفعل على وفق هذه النظرية فإننا سنركز البحث في تأثير قواعد التحويل على الفعل، ويمكن من خلال فهم هذه القواعد

أن نفهم تأثير النظرية على غير الفعل ؛ لأن أنماط التحويل مختلفة، ويتغير تأثيرها أيضا باختلاف قواعد كل نمط من أنماط التحويل، وسنذكر الأنماط التي تكررت في دراسات التوليديين، وهي :

التحويل بتغيير رتبة الفعل: Conversion by changing the verb rank

الترتيب هو أبرز وأهم عناصر التحويل وأكثرها وضوحا ؛ لأن المتكلم يعمد إلى مورفيم حقه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره ؛ طلبا لإظهار ترتيب المعاني في النفس (عمايرة، ١٩٨٤ : ٨٨) (Amaira, 1984: 88)، فاللفظ هو القالب الذي يحتوي المعنى، ومن هنا يجب أن يكون ترتيب الألفاظ من حيث الوضع متطابقا مع ترتيبها من حيث الذهن والطبع، ولا خلاف على أن الرتبة في العربية تستلزم تقديم بعض العناصر اللغوية على بعضها، مع مراعاة ما يعرض لبعض الكلم من الخصوصيات التي توجب تغيير بنية الجملة وتحويلها، فيعمد حينئذ إلى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم (الهاشمي، ١٩٩٩ : ١٢٣) (Al-Hashemi, 1999: 123)، ولم يك تقديم العناصر اللغوية من ابتكار المدرسة التوليدية ؛ فقد سبق وأن ذكرتها كتب العرب وتصانيفهم، حيث كان العرب يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، مع أن جميع أركان الجملة تهمهم وتعينهم على بيان المعنى (سيبويه، ٢٠٠٤ : ٣٤/١) (Sibawayh, 2004: 1/34).

والترتيب الذي نعنيه في هذه النظرية والذي يكون قسما من اقسام التحويل هو ما يتم فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة أو الوحدة الاسنادية بالتقديم والتأخير ... بغية إحداث تغيير في المعنى، فالترتيب عنصر تحويلي يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بالمعنى في ذهن مستعمل اللغة، ويتم بتقديم ما حقه التأخير أو العكس للتعبير عن ذلك المعنى ونقله الى السامع (بومعزة، ٢٠٠٨ : ٧٣) (Boumaza, 2008: 73)، فالترتيب من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية ؛ لأن لكل لغة ترتيبها الخاص، لكن الأمر المهم فيما يخص المنهج التوليدي التحويلي هو أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولا، ثم نبحت عن القوانين التي تتحكم بتحويل هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي الظاهر في البنية السطحية (بومعزة، ٢٠٠٨ : ١٥٤) (Boumaza, 2008: 154).

فإذا كانت مسألة ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقة قد حضيت باهتمام النحويين الذين عنوا بالمنهج التوليدي، فإنها كانت أيضا محورا للخلاف بين مؤيدي هذا النمط (نمط الترتيب اللغوي) ومعارضيه، وكل منهم له أدلته في إثبات وجهة نظره، وقد بدأ هذا الخلاف من زاوية مهمة حددها الباحثون في هذا المنهج، والتي تنطلق من أن الرتبة الموجودة في البنية العميقة تختلف عن الرتبة الموجودة في البنية الوسطية، أو الرتبة الموجودة في البنية السطحية، والحكم بالخطأ على من يساوي بين مفهوم الرتبة العميقة باعتباره مفهوما نظريا،

ومفهوم الرتبة الأصلية باعتباره مفهوما عضويا غامضا، وهذا المفهوم الغامض مع تداوله بين اللغويين إلا أنهم لم يحددوا معناه ولم يعرفوه (الفهري، ١٩٨٦ : ١٠٤) (Alfihri, 104 : 1986)، بل إن التوليديين انشغلوا بالبحث في مسألة الرتبة أو ترتيب العناصر اللغوية، منطلقين من فكر المؤسس الأول لهذه النظرية نعوم تشومسكي الذي كان أول من فتح باب الحديث عن الرتبة، وتحدث عن الرتبة الأصلية في لغته الأم، وكان ترتيب العناصر عنده على أساس (فاعل، فعل، مفعول) هو الأصل في ترتيب الجملة ؛ لأنه الترتيب الوحيد الملاحظ في اللغة الانجليزية التي انطلق منها تشومسكي في تمثله للواقع اللغوي عموما، ومن هذا المنطلق وجّه تفاعله مع بقية الألسن الطبيعية التي يتحدثها لسان الإنسان (المكي، ٢٠١٣ : ٣١٩) (Almaki, 2013: 319).

والحقيقة الواضحة التي نستشفها من التراث اللغوي العربي هي أن اللفظ يتبع المعنى دائما، والترتيب هو ما يحدد منزلة الألفاظ في الجمل، فالترتيب اللفظي إنما هو مرآة تعكس الترتيب الذهني للألفاظ، يقول عبد القاهر الجرجاني : (اللفظ تبع للمعنى في النظم وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، ولو أنها خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف، لما وقع في ضمير ولا هاجس في خاطر، أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يحب النطق بهذه قبل النطق بتلك) (الجرجاني، ٢٠٠٨ : ٥٥-٥٦) (Aljurjani, 2008: 55-56)، فلا ترتيب لفظيا يكون معزولا عن الترتيب الذهني الذي يراعي فيه المتكلم ما يجب أن ينطقه أولا أو ما يجب تأخيره.

ولا غرو أن نجد تشابها كبيرا بين ما طرحه عبد القاهر الجرجاني وأفكاره، وبين ما طرحه الدرس اللساني الحديث، ومن أهم أوجه التشابه بينهما هو ما طرحته النظرية التوليدية من أفكار لسانية، وهذا التشابه يؤكد أن هناك قواعد مشتركة بين لغات البشر جميعها، وهذه القواعد تؤكد عالمية اللغة، كما توصل إلى هذه الحقيقة باحثون محدثون (الشماخي، دون تاريخ: ٤٤٧) (Al-Shamakhi, undated: 447).

وتطبيقا لهذه الحقيقة فقد آمن التوليديون بقضية الرتبة واهتموا بها؛ لأنهم رأوا أن فهم الظاهرة التركيبية يشكل مفتاحا ومدخلا لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية الأخرى، وتكمن أهمية هذه الظاهرة في إطار البرنامج التوليدي في كونها تشكل مدخلا لمعالجة مجموعة من القضايا، وأهمها : أشكال الإعراب واتجاه الاسناد في العربية والضمائر وأشكال النقل وغيرها من الظواهر، فكانت هذه الاهتمامات سببا في انشغال التوليديين ببحث قضية الرتبة، التي كان تشومسكي أول من شخصها، وقادته أبحاثه في الانجليزية الى اعتماد الترتيب (فاعل+ فعل+ مفعول) ترتيبيا اساسا للجملة الفعلية، مستندا إلى قاعدة مقولية يراها صالحة لتأصيل

الرتبة في جميع اللغات، وينكر وجود لغات تعتمد ترتيباً مغايراً لترتيبه (علوي، ٢٠٠٩ : ٢٨٤-٢٨٥) (Elwy, 2009: 284-285).

وبالنظر إلى ما ذهب إليه تشومسكي في ترتيب العناصر اللغوية في نظريته فإن التوليديين انقسموا بين مؤيدي لنظريته ومعارضين لها، فكان هناك شبه إجماع على أن العربية لا تشبه الانجليزية في الأحكام ومن ثم فإنها لا تعتمد الترتيب الذي ذكره تشومسكي، فعرضه عدد غير قليل من اللسانيين العرب وقدموا أدلة تتعلق بصفات العربية وعدم تقبلها لما ذكره تشومسكي، ومن هؤلاء ميشال زكريا، فعلى الرغم من قوله بأن ترتيب العناصر (فعل + فاعل + مفعول به) لا يخضع لأية ضوابط، إلا أن هذا لا يعني عنده ضرورة الالتزام بهذا الترتيب وجعله أساساً في البنية العميقة، إذ لا بد، قبل اعتماده، من أن نتأكد من ملاءمته للمعطيات اللغوية بصورة عامة، لكن النظرية الألسنية، بحسب رأي ميشال زكريا، لا تتوافق فيها القضايا الظاهرة في البنية السطحية بصورة إلزامية مع بنيتها العميقة، ثم يستدل بجملة (الرجلان أكلا التفاحة) فيذكر أن الضمائر التي تتصل بالفعل في مثل هذه الجملة تُعاملُ مُعاملةً الاسماء؛ لأنها إشارات تقوم مقام الاسم، فيكون حينها الترتيب (فعل + فاعل + مفعول به) هو الترتيب الأساسي لعناصر الجملة في البنية العميقة، وتكون قاعدة إعادة كتابة الجملة هي: الجملة = فعل + اسم (فاعل) + اسم (مفعول به) (زكريا، ١٩٨٦ : ٢٨-٢٩) (Zakaria, 1986: 28-29).

واستند ميشال زكريا في رأيه هذا إلى أن الفعل الذي يأتي بعد المبتدأ في الجملة الاسمية لا بد أن يحتوي على ضمير يعود على المبتدأ لتحقيق الربط بينهما، ولا نحتاج إلى هذا الضمير إذا تقدم الفعل؛ لأنه حينئذ يكون قد جاء على أصله، ومن ذلك قوله تعالى: (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْفًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا) (النازعات : ٧٢)، فالفعل (بناها) احتوى ضميراً يعود على المبتدأ، ولو تقدم الفعل، كما هو الأصل، لما كانت هناك حاجة لإضافة الضمير، كما هو حاصل في قوله تعالى: (رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا) (النازعات : ٢٨).

وذهب عبد القادر الفاسي الفهري إلى ما ذهب إليه ميشال زكريا، من حيث معارضته لتشومسكي في ترتيب العناصر، والموقع المتقدم للفعل فيها، فيذكر لتأييد وجهة نظره ما قاله النحاة من أن مُفسَّرَ الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظاً أو رتبة، ولا يجوز أن يتأخر المُفسَّرُ عن ضميره، فإذا حصل تأخير للفعل في الجملة فإن ذلك يعود لهذه القاعدة وليس لأن موقع الفعل يُحتملُ فيه أن يكون في غير المقدمة (الفهري، ١٩٨٦ : ١٠) (Alfihri, 1986: 104). وتبني خليل أحمد عمارة ما تبناه ميشال زكريا وعبد القادر الفاسي الفهري، عاداً هذا الترتيب واحداً من أهم عناصر التحويل، ويذكر أن جملة يتصدرها فعلٌ، نحو : أكرم خالد علياً، هي جملة توليدية فعلية لا تركيز فيها على أي جزء من أجزاء المعنى، وبعبارة أخرى

إنه لا مسوغ فيها لتغيير هذا الترتيب ؛ لأنه الأصل، وأن هدف هذه الجملة هو نقل الخبر من صورته الذهنية العميقة في ذهن المتكلم الى صورة فونولوجية منطوقة تقع على سمع السامع فيدرك المطلوب منها وهو الإخبار لا غير، ولكن في حال قصد المتكلم نقل الخبر بتركيز على جزء من أجزائه ولإظهار اهتمامه به فإنه يقدم ذلك الجزء فيدرك السامع المعنى الجديد (عمارة، ١٩٨٤ : ٩٣-٩٤) (Amaira, 1984: 93-94).

ومعنى ما تقدم أن خليل أحمد عمارة يعد الترتيب الذي يجب أن تكون عليه الجملة هو (فعل + فاعل + مفعول) إذا كان المتكلم غير مُقيد بعلّة تلزمه بتغيير هذا الترتيب، فإن وُجِدَ ما يغير هذا الترتيب التزم به، ولكنه حينئذ يكون قد خرج عن الترتيب الأساس للجملة. وإلى هذا الرأي أيضا ذهب محمد حماسة عبد اللطيف الذي قال : (عندما يختار المتكلم صيغة الجملة الفعلية (فعل + فاعل) التي لها خصائص معينة بحيث يسند الفعل إلى الفاعل فهذا النوع من العلاقة عندما يكون مجردا يعرفه المستمع كذلك) (عبد اللطيف، ٢٠٠٠ : ١٠٣) (Abdul Latif, 2000: 103).

ولم أجد من يؤيد تشومسكي في تطابق ترتيب العناصر اللغوية بين العربية والانجليزية من المحدثين سوى داود عبده الذي رجّح ترتيب تشومسكي، وساق عددا من الأدلة لدعم رأيه، مخالفا بذلك شبه الإجماع الذي تبناه اللغويون (عبده، ٢٠٠٨ : ١٠٥) (Eabdah, 2008: 105) الذين عالجوا هذا الموضوع، والذين ذهبوا إلى أن الأصل في ترتيب مكونات الجملة الفعلية في العربية الفصحى هو : فعل - فاعل - مفعول؛ حيث يطرح داود عبده سؤالا جوهريا في هذا الصدد، مفاده : هل الأصل وقوع الفعل قبل الفاعل أم بعده ؟ ويرد على الأدلة التي خالف فيها التوليديون ما طرحه تشومسكي والذين رأوا على أساسها أن الفعل واجب التقديم في الجملة الفعلية، إذا لم يكن هناك مسوغ لتأخيره، وكانت أدلتهم هي (عبده، ٢٠٠٨ : ١٠٥-١٠٦) (Eabdah, 2008: 105-106) :

١- أن الجمل التي يقع فيها الفعل قبل الفاعل أكثر شيوعا من الجمل التي يقع فيها الفعل بعد الفاعل.

٢- إن معظم التراكيب التي تحتوي على فعل يقع فيها الفعل قبل الفاعل.

٣- إن الخصائص التي تتصف بها اللغات التي تبدأ بالفعل تنطبق على العربية.

٤- إن ضمير الفاعل وضميري المفعول الأول والثاني تحتل مواقع ثابتة بعد الفعل كما في: أعطيته، زوجتها.

٥- إن الفعل لا يطابق الاسم في العدد إلا إذا تلاه، مثل : جاء الأولاد، الأولاد جاؤوا.

٦- إن الجملة التي يقع فيها الفعل قبل الفاعل جملة حيادية ليس فيها توكيد للفعل، وأن الجملة التي يقع فيها الفاعل قبل الفعل فيها توكيد للفاعل.

- ٧- إن الفاعل يسبق المفعول وجوبا إذا خلا كل منهما من علامات الإعراب.
- ٨- إن القواعد التحويلية تصبح أكثر تعقيدا إذا اعتبرت البنية العميقة (فاعل - فعل - مفعول).

ويرفض داود عبده كل هذه الأدلة، وأغلب ردوده تركز على أنها من صناعة التوليديين؛ لاثبات وجهة نظرهم، واحتج بأن هذه الأدلة مطردة في حالة تقديم الفعل أو تأخيره، لكننا إذا أردنا الحديث عن زاوية نظر محددة في هذا النقاش، فيجب أن تكون عن تقديم الفعل في الحالة الطبيعية للجملة الفعلية من دون تفضيل أي من عناصرها، بمعنى لو كان المتكلم يريد أن يقول: سَمِعَ الابنُ كلامَ والدهِ، فأَيُّ من عناصر الجملة يجب أن يتقدم؟ إذا تعاملنا مع هذه العناصر بالتساوي، أو كما يسميها داود عبده (الجملة الحيادية)، ومصطلح (الجملة الحيادية) يذكره داود عبده، ويذكر أن ما قصده اللغويون به هو الجملة التي يتقدمها فعل من دون فرق عند قائلها بين أي من عناصرها (عبده، ٢٠٠٨: ١١٦) (Eabdah, 2008: 116)، والمصطلح الذي ذكره محمد حماسة عبد اللطيف (العلاقة المجردة) بين عناصر الجمل يبدو أكثر مقبولية من مصطلح داود عبده (عبد اللطيف، ٢٠٠٠: ١٠٣) (Abdul Latif, 2000: 103)

يقول داود عبده: (وأما في الاستعمال الحديث فإن الجملة البسيطة التي تبدأ بالفاعل لا تقل "حيادا" عن تلك التي تبدأ بالفعل، وإذا شاء المتكلم أن يؤكد أحد عناصر الجملة فإنه يلجأ إلى النبر المقارن، أي الضغط على ذلك العنصر أكثر من غيره) (عبده، ٢٠٠٨: ١١٦) (Eabdah, 2008: 116)، بمعنى أن داود عبده يرى أن الطريقة التي ينبغي على المتكلم مراعاتها عندما يرغب بتفضيل أحد عناصر الجملة على غيره هي طريقة النبر المقارن، فإذا أراد السؤال عن الفعل أو الفاعل أو المفعول فإنه لا يقدمه في الجملة بل يكفي أن يستخدم النبر لإيضاح القصد من الجملة، فجملة مثل: الولد رمى التفاحة، فإن المتكلم إذا أراد أن يعني الولد وليس الرجل، ضغط على كلمة (الولد)، وأما إذا أراد أن يركز على أن الولد رمى التفاحة بدلا من أن يأكلها ضغط على الفعل (رمى)، وأما إذا أراد التركيز على أن الولد رمى التفاحة وليس الكرة ضغط على المفعول به (التفاحة)، فلو كان الترتيب وحده، بحسب ما يرى داود عبده، يكفي للتوكيد لما كان هناك حاجة للنبر المقارن (عبده، ٢٠٠٨: ١١٦-١١٧) (Eabdah, 2008: 116-117).

والحقيقة أن مصطلح (الحياد) مصطلح سياسي أكثر منه لغوي، ولا مجال لوصف الجملة به؛ لأنه صفة لذات، والجملة ليست ذاتا، أما استخدام النبر في ما ذكره داود عبده فإنه يفتقر إلى ما يدعمه من تراثنا اللغوي؛ فإننا نرى أن القرآن الكريم استعمل الطريقتين في الجملة التي نتحدث عنها، فإذا قدم الفعل على الفاعل مثل قوله تعالى: (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ

وَيَمْدُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) فإن هذا لا يكون إلا بِمُسَوِّغٍ، والآية الكريمة هذه قد سُبِقَتْ بقوله تعالى: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) (البقرة : ١٥) أي أن الكافرين نسبوا الاستهزاء لأنفسهم فهم يتحدثون عن الفاعل (فاعل الاستهزاء) وليس عن الفعل المفروغ من تحققه في الجملة، وإنما الكلام عن فاعله، فكان الرد أن تقدم الفاعل الحقيقي في الجملة وهو قوله (الله يستهزئ ...)، والنبر الذي يتحدث عنه متحقق في لفظ الجلال لكنه لم يكن كافياً لإظهار المعنى فتقدم الفاعل على فعله، وكذلك الحال في قوله تعالى: (مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ) (البقرة : ١٠٥)، فتقدم الفاعل الحقيقي (الله) على الفعل (يختص) إنما جاء لِمُسَوِّغٍ، وهو أن بيان الفاعل هنا أهم من بيان الفعل، فالمشركون يعرفون أن الخير قد خُصَّ به المؤمنون، لكن المشركين لا يقرون بأن من خص المؤمنين بالخير هو الله تعالى، لذا تقدم لفظ الجلال على فعله، والأمر ذاته منطبق من حيث المعنى على قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري (العيني، ٢٠٠٥ : ٣/٣٩٥) (Aleayni, 2005: 3/395):

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مَثَلَانِ

فقدم الفاعل (الله) على الفعل (يشكر) ؛ لأن تقديم الفعل هنا يتسبب باللبس، فلا يُعرَفُ حينها من هو الفاعل، هل هو لفظ الجلال أم اسم الموصول المتقدم، ولو تقدم الفعل لأصبح مجزوماً؛ لأنه يكون حينئذ جواباً لاسم الشرط (مَنْ).

فيما تملأ الآيات التي تكون على ترتيب العربية الأساس (فعل + فاعل + مفعول) الكتاب الكريم، ولا حاجة لأن نأتي بأمثلة تؤيد ذلك ؛ لأنها كثيرة جداً. ويذكر بعض التوليديين المحدثين أن نظرية (س) (وهي نظرية تأخذ بالاعتبار تماثل الأبنية فَتُسْقِطُ (project) كل ما يمثل انتظاماً في الإعراب، وقد عرفت هذه المنظومة صياغتها الخام في مقال لتشومسكي عام ١٩٧٢م، بعنوان (ملاحظات في التأسيم)، وتقدم هذه المنظومة تصوراً مجرداً عن بنية المركب يتكرر بشكل دوري على امتداد الجملة وقد ذهبت التوليدية إلى أن هذا التصور ينسحب كونياً على جميع الألسن الطبيعية، (المكي، ٢٠١٣ : ٢١٣) (Almaki, 2013: 213) التي ابتكرها تشومسكي قررت أن الترتيبين (فعل + فاعل + مفعول) و (فاعل + فعل + مفعول)، يمثلان معا مظهراً لغوياً أساسياً يعكس تعدد المعطيات اللغوية، وأن هذه حقيقة يفرضها الواقع اللغوي، باعتبار تنوعه، وانطلاقاً من هذه النظرية فإنه لا بد لأي منوال تفسيري أن يتمثل انتظاماً ما يحد من هذا التنوع ويرد الكثرة إلى وحدة (المكي، ٢٠١٣ : ٢١٥) (Almaki, 2013: 215).

وتؤكد معطيات هذه المنظومة أن تشومسكي لم يحكم بخطأ أي ترتيب تضعه أي لغة من لغات البشر ؛ لأن هذا الترتيب لا بد أن يتوافق مع طبيعتها البشرية وخصوصياتها اللغوية، فإذا كان صاحب النظرية لم يحكم بخطأ من خالف نظريته أو قنن لغته على غير قواعدها، فكيف يحكم من تبعه في نظريته، وكرر مقالته، بخطأ الترتيب الذي تعتمده العربية؟

من هنا نعرف أن العربية لم تخرج عن القواعد اللسانية عندما حكمت بأن الجملة الفعلية فيها يجب أن يتصدرها الفعل، بمعنى أن الأصل في هذا النوع من الجمل أن يكون الفعل في مقدمتها، ولا مانع من تغيير هذا الترتيب لاعتبارات من شأنها أن تسمح بأن يأتي الترتيب خلافاً للأصل، فيمكن تقديم المفعول به، وغيره من معمولات الفعل، كالجار والمجرور، والظرف، والمصدر، والحال، على الفعل، وهذا التغيير يفيد الاختصاص غالباً، أي قصر العامل المؤخر (الفعل) على معموله المقدم، تقول : زيدا أكرمت، فإنك بذلك تريد قصر الإكرام على زيد (فيود، ٢٠١٥ : ٢٣٧) (Feud, 2015: 237)، ومنه قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (الفاحة : ٥)، وقد يكون التحويل في رتبة العناصر في العربية غرضه العناية والاهتمام بالمُقَدَّم، فالعرب إن أرادت الاهتمام بشيء قدمته وجعلته في موقع الصدارة، وقد يتحكم بتقديم وتأخير العناصر أمور تتعلق بالمتلقي وليس المتكلم، فقد فسّر النحويون قول عبد القاهر الجرجاني : (كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانوا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)، بأن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، وذلك مثل علمهم بقتل رجل من خارج أهلهم، كان يُفسدُ بينهم، ويكثر الأذى، فهم يريدون قتله ولا يبالون بمن هو الذي يقتله، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتِلَ، وأراد مريدُ الإخبار بذلك، فإنه يقدم ذكر الخارجي، فيقول : (قتلَ الخارجيَ زيداً)، ولا يقولُ (قتلَ زيداً الخارجي) ؛ لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن ذكر القاتل (زيد) أولاً له جدوى وفائدة، فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم، ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون، هو وقوع القتل بالخارجي المفسد وأنهم قد كُفُوا شره وتخلصوا منه (الجرجاني، ٢٠٠٨ : ١٠٧-١٠٨) (Aljurjani, 2008: 107-108).

ولا يقتصر تغيير رتبة الفعل على تغيير موقعه اللفظي فقط، بل إن تغيير رتبته اللفظية لا بد أن يتبعه تغيير في معناه داخل الجملة أيضاً، يقول فاضل السامرائي : (إن كل تقديم أو تأخير في العبارة الواحدة يولد معنى جديداً، فقولك (يذهب محمود) له معنى، فإن قلت (محمود يذهب) تولد معنى آخر وهو الاختصاص مثلاً، وقولك (أسلم محمد وجهه لله) له معنى، فإن قلت (محمد أسلم وجهه لله) أو (وجهه أسلم محمد لله) أو (وجهه محمد أسلم لله)

أو (الله محمد أسلم وجهه) أو (الله أسلم محمد وجهه) أو غير ذلك، كان لكل عبارة معنى) (السامرائي، ٢٠٠٠: ٢٣٠) (Samurai, 2000: 230)، وتعدد تقلبات الجملة في هذه الأمثلة وأشباهاها مع الحفاظ على أساسها (جملتها النواة) هو المقصود بتوليد الجمل في هذه النظرية.

فإذا تحدثنا من وجهة نظر عربية، نجد فارقا ملموسا بين التحويل الذي تعتمد النظرية التوليدية والتحويل الذي تُجوزُه العربية، فالتحويل في الأولى مبني على أساس جواز تقلب العناصر داخل العبارة، والتعبير عن المعنى الواحد بأكثر من جملة، على أن تتولد الجمل الجديدة من جملة واحدة يسميها التوليديون (الجملة النواة)، فالنظرية التوليدية تقوم على عدد من المُسَلِّمات والمقدمات والافتراضات، إذ بنى تشومسكي نظريته على أساس افتراض قدرة القائل، معتبرا أن موضوع اللسانيات هو الملكة اللغوية الفطرية التي تتمثل بوجود مكون تركيبى قاعدي مسؤول عن توليد العبارات اللغوية التي يمثل لها في بنيات عميقة ومكونين تأويليين (المكون الدلالي والمكون "الصواتي" الفونولوجي) الذين يؤولان تباعا البنية العميقة والبنية السطحية ولا شرط في كل هذه النظرية سوى الربط بين المكونات (تشومسكي، ٢٠١٣: ١١-١٢) (Chomsky, 2013: 11-12).

فالملاحظ في كلام تشومسكي أنه لا توجد شروط معينة لتحويل العناصر اللغوية داخل الجملة والشرط الوحيد الذي تراعيه تحويلات الجملة هو الارتباط بالجملة النواة، فما دام المعنى الذي تتضمنه الجملة النواة موجودا في الجمل التي يمكن تطبيق نظرية التحويل عليها فإن التحويل حينئذ يكون مقبولا وجائزا.

الأمر ليس متطابقا في العربية، فجملة مثل : أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟، وجملة أخرى مثل : أنت كتبت هذا الكتاب؟، جملتان استفهاميتان مُحَوَّلَتَانِ من جملة نواة، أصلها : هل أتممت كتابك؟، فالجملة الأولى (أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟) بدأت بفعل، والسؤال والشك فيها عن الفعل نفسه، والمتكلم متردد بين إتمام الفعل وانقائه، وبين أن يكون الفعل قد كان أو لم يكن، ومنه قوله تعالى : (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) (الصافات: ١٥٣-١٥٤)، فمدار شك المشككين هو الفعل وليس الفاعل ؛ لأن الفاعل معلوم عندهم.

أما الجملة الثانية (أنت كتبت هذا الكتاب؟) فقد بدأت باسم، والشك والتردد هنا ليس في الفعل كما في الجملة الأولى، لأن الفعل هنا قد تحقق فعلا، وإنما الشك في الفاعل الذي أدى هذا الفعل، ومنه قوله تعالى : (قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَانِ يَا إِبْرَاهِيمُ) (الأنبياء: ٦٢)، فإن القوم هنا لا يسألون عن الفعل؛ لعلمهم بحصوله، وإنما يسألون عن هوية الفاعل فقدموه، فتقديم الفعل أو الاسم في العربية لا يكون اعتباطيا، بل لكل مُقَدِّمٍ سببٌ لتقديمه، وكذا لكل

مؤخراً سبباً لتأخيره، فلا اعتبارية في العربية، وفي هذا المعنى يقول عبد القاهر الجرجاني: فهذا فرق لا يدفعه دافع، ولا يشك فيه شك، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر (الجرجاني، ٢٠٠٨ : ١١١-١١٢) (Aljurjani, 2008: 111-112).

ذهب الفاسي الفهري إلى أن الرتبة في اللغة العربية تعتمد على نمط (فعل، فاعل، مفعول ١، مفعول ٢) خلافاً لما ذكره تشومسكي الذي اعتمد ترتيب اللغة الانجليزية، والرتبة عند الفاسي الفهري تعبر عنها الجمل الآتية (الفهري، ١٩٨٦ : ١٠٥) (Alfihri, 1986: 105):

١- جاء الولد، ٢- أكل عمرو تفاحة، ٣- أعطى زيدا عمرا هدية.

الخاتمة : Conclusion

المنهج التوليدي التحويلي مثل امتدادا فكريا للمنهج الوصفي البنيوي مع أنه نقد وأقصى كثيرا من الطرق والنتائج التي سجلتها اللسانيات الوصفية البنيوية وشكل تحولا من دراسة السلوك ونتاجاته (النصوص)، إلى دراسة الأولويات الداخلية (الباطنية) التي تدخل في التفكير والفعل، فالفعل عنصر حيوي في المنهج التوليدي التحويلي باعتبار أهميته في الجملة، فأخذ موقع الصدارة في البنية العميقة التي يضعها هذا المنهج في مقدمة اهتماماته، وهو القسم الوحيد من هذه أقسام الكلمة الذي يصلح لأن يكون جملة من دون إشترك مع غيره، فأطلق التوليديون على الفعل تسمية الركن الفعلي، ويتكون هذا الركن من (حدث + زمان)، مع مراعاة أن الزمان جزء لا ينتفي الفعل بانتقائه، لكنه ينتفي إذا انتفى معنى الحدث عنه، وأقر القانون التحويلي أن الفعل يجب أن يتوافق ويتطابق مع الفاعل الظاهري من حيث التذكير والتأنيث، ومن حيث المتكلم أو المخاطب أو الغائب، وقد يكون الفاعل الظاهري هو الفاعل الحقيقي أو الأداة أو المكان أو المفعول، ولا ينطبق هذا القانون على خصوصية أفراد الفعل وتثنيته وجمعه.

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم.

- ابن مالك (دون تاريخ): حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني : مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العلمية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- ابن منظور (٢٠٠٦): لسان العرب، ضبط وتعليق وتحقيق د. خالد رشيد القاضي، دار صبح، إديسوفت، الطبعة الأولى.
- استثنائية، سمير شريف (٢٠٠٥): اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج : عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى.
- باقر، مرتضى جواد (٢٠٠٢): مقدمة في نظرية القواعد التوليديّة : دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى.
- البغدادي، ابو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت٣١٦هـ)، (١٩٩٦): الاصول في النحو: تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة.
- البهنساوي، حسام (٢٠٠٣): أنظمة الربط في العربية دراسة في التركيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليديّة التحويلية : مكتبة زهراء الشرق في القاهرة، الطبعة الأولى.

- بومعزة، رابع (٢٠٠٨): التحويل في النحو العربي مفهومه - أنواعه - صورته البنوية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد / جدارا للكتاب العلمي، عمان الأردن، الطبعة الأولى.
- تشومسكي، نعوم (٢٠٠٩): آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل : ترجمة عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، الطبعة الأولى.
- تشومسكي، نعوم (٢٠١٣): اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير : ترجمة وتقديم محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى.
- جاكندوف، ر. وآخرون (٢٠٠٧): دلالة اللغة وتصميمها : ترجمة محمد غاليم ومحمد الرحالي وعبد المجيد جحفة، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، (٢٠٠٨): دلائل الإعجاز : تحقيق محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني.
- جومسكي، نوم (١٩٨٧): البنى النحوية : ترجمة بؤيل يوسف عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة المئة كتاب، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، الطبعة الأولى.
- الحاج صالح، عبد الرحمن (٢٠١٢): منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر.
- حدورة، محمد (٢٠١٨): النظرية التوليدية التحويلية من بدايات التأسيس إلى الترسنة المفاهيمية : بحث منشور في مجلة (مقامات) للدراسات اللسانية والأدبية والنقدية، مجلة تصدر عن معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي بأفلو، العدد ٤، كانون الأول.
- الخولي، محمد علي (١٩٩٩): قواعد تحويلية للغة العربية : دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الدجني، د. فتحي عبد الوهاب (١٩٨٢): النزعة المنطقية في النحو العربي، وكالة المطبوعات الكويتية، الطبعة الأولى.
- درقاوي، مختار (٢٠١٥): نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم : بحث منشور في مجلة (الأكاديمية) للدراسات الاجتماعية والانسانية التي يصدرها قسم الآداب والفلسفة، العدد ١٢.
- الراجحي، عبده (١٩٨٦): النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : دار النهضة العربية، بيروت.
- رزاد، غانم عبد الحسن (٢٠١٦): السلب في اللغة العربية : أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم اللغة العربية بإشراف د. مجيد نوط الشمري.
- الرمالي، ممدوح عبد الرحمن (١٩٩٦): العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب : دار المعرفة الجامعية، مصر.
- زكريا، ميشال (١٩٩٣): قضايا أسنوية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، مؤسسة دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى.
- زكريا، د. ميشال (١٩٨٦): الأسنوية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- السامرائي، فاضل صالح (٢٠٠٠): الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- سبيرير، دان، وولسون، ديدري (٢٠١٦): نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والادراك: ترجمة هشام ابراهيم عبد الله الخليفة، مراجعة فراس عواد معروف، دار الكتاب الجديد الموحدة، الطبعة الأولى، مارس.
- السعدي، شكري (٢٠١٣): مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية : دار الكتاب الجديد الموحدة، الطبعة الأولى، حزيران.
- السوداني، رفعت كاظم (٢٠٠٩): المنهج التوليدي والتحويلي دراسة وصفية وتاريخية منحنى تطبيقي في تركيب الجملة في السبع الطوال الجاهليات : دار دجلة، الأردن، الطبعة الأولى.
- سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، (٢٠٠٤): الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- سيرل، جون (١٩٧٩): تشومسكي والثورة اللغوية : بحث منشور في مجلة الفكر العربي، العددان : ٨، ٩.
- الشماخي، عائشة قاسم (دون تاريخ): البنية العميقة ومكانتها لدى عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز : بحث منشور في مجلة كلية العلوم والآداب (للبنات)، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية.
- عبد اللطيف، محمد حماسة (١٩٩٠): من الأنماط التحويلية في النحو العربي: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- عبد اللطيف، محمد حماسة (٢٠٠٠): النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى.
- عبده، داود (٢٠٠٨): أبحاث في الكلمة والجملة : دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- عزيز، كوليزار كاكل (٢٠٠٩): القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، الطبعة الأولى.

- علوان، كريم عبيد (٢٠١٢): نظرية النحو التوليدي التحويلي في الدراسات اللسانية العربية الحديثة : سلسلة أكاديميون جدد، دار الشؤون الثقافية العامة وزارة الثقافة، بغداد، الطبعة الأولى.
- علوي، حافظ اسماعيلي (٢٠٠٩): اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي واشكالاته : دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى.
- العلوي، شفيقة (٢٠٠٤): محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة : أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- علي، محمد محمد يونس (٢٠٠٤): مدخل الى اللسانيات : دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى.
- عمارة، أحمد خليل (١٩٨٤): في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق : مكتبة لسان العرب، سلسلة دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات عالم المعرفة، الطبعة الأولى.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (٨٥٥هـ)، (٢٠٠٥): المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى : تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- غالي، محمد محمود (١٩٧٦): أئمة النحاة في التاريخ : دار الشروق، العربية السعودية، الطبعة الأولى.
- غالي، محمد محمود (٢٠٠٤): النحو في القديم والحديث : مكتبة لبنان، ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، مصر، مطابع الأهرام التجارية، الطبعة الأولى.
- الفهري، عبد القادر الفاسي (١٩٨٦): اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية : دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة اللسانية، الدار البيضاء، المغرب.
- فيود، بسيوني عبد الفتاح (٢٠١٥): علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني : مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- قدور، أحمد محمد (٢٠٠٨): مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة.
- ليونز، جون (١٩٨٥): نظرية تشومسكي اللغوية : ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى.
- المسدي، عبد السلام (٢٠١٠): مباحث تأسيسية في اللسانيات : دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى.
- مصطفى، عمر يوسف (٢٠٠٨): دراسات في اللغة والأدب : تقديم مازن المبارك، دار الينابيع للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى.
- المكي، سمية (٢٠١٣): الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة : تقديم محمد صلاح الدين الشريف، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى.
- الهاشمي، السيد أحمد (١٩٩٩): جواهر البلاغة في المعاني والبدع والبيان : ضبط وتحقيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- هلبش، جرهاد (٢٠٠٣): تاريخ علم اللغة الحديث : ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى.
- هويدي، خالد خليل، والطائي، نعمة دهش (٢٠١٥): محاضرات في اللسانيات سلسلة محاضرات على وفق مقررات اللسانيات في الجامعات العراقية وزارة التعليم العالي، بغداد.

References:

The Holy Quran

1. Abd Al-Latif, Muhammad Hamsa (1990): From the Transformative Patterns in Arabic Grammar: Al-Khanji Library, Cairo, First Edition.
2. Abd Al-Latif, Muhammad Hamsa (2000): Grammar and semantics, an introduction to the study of grammatical meaning - semantic, Dar Al-Shorouk, Cairo, first edition.
3. Abdo, Dawood (2008): Research on Word and Sentence: Dar Al-Karmel for Publishing and Distribution, Amman, First Edition.
4. Al-Aini, Badr Al-Din Mahmud bin Ahmad bin Musa (855 AH), (2005): Grammatical Objectives in Explaining Evidence for the Millennium, famous for explaining the major evidences: The Verification of Muhammad Basil Uyun
5. Al-Soud, Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar Al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, edition First
6. Al-Alawi, Shafeeqa (2004): Lectures on Contemporary Linguistics Schools: Research for Translation, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, first edition.

7. Alawi, Hafez Ismaili (2009): Linguistics in Contemporary Arab Culture, a Critical Analytical Study on Receptivity Issues and Its Problems: The New Book United House, First Edition.
8. Al-Baghdadi, Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Sarraj Al-Nahawi (316 AH), (1996): Fundamentals in grammar: Edited by Abd Al-Hussein Al-Fattli, The Resala Foundation, Beirut, third edition.
9. Al-Bahnasawy, Hussam (2003): Linking Systems in Arabic, A Study in the Surface Structures between Grammarians and Transformational Generative Theory: Zahraa Al-Sharq Library in Cairo, First Edition.
10. Al-Dajani, Dr. Fathi Abdel-Wahab (1982): The Logical Trend in Arabic Grammar, Kuwait Publications Agency, First Edition.
11. Al-Fihri, Abdelkader El-Fassi (1986): Linguistics and the Arabic Language, Structural and Semantic Models: Dar Toubkal Publishing, Linguistic Knowledge Series, Casablanca, Morocco.
12. Al-Hashemi, Mr. Ahmad (1999): Jawaher Al-Balaghah in Meanings, Badi 'and Al-Bayan: Seizure and Investigation of Yusef Al-Sumaili, Modern Library, Saida, Beirut.
13. Ali, Muhammad Muhammad Yunus (2004): An Introduction to Linguistics: The New Book United House, First Edition.
14. Al-Jarjani, Abd Al-Qaher Ibn Abd Al-Rahman (d. 471 AH), (2008): Evidence of Miracles: The Verification of Muhammad Mahmoud Shaker, Al-Khanji Library, Cairo, Al-Madani Press.
15. Al-Khouli, Muhammad Ali (1999): Transformative Grammar of the Arabic Language: Dar Al-Falah Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
16. Al-Makki, Sumaya (2013): The Interpretive Competence of Arabic Grammar and Generative Grammar through Syntactic Structures Formed: Presented by Muhammad Salah Al-Din Al-Sharif, The New Book United House, First Edition.
17. Al-Masdi, Abd Al-Salam (2010): Foundational Investigations in Linguistics: The New United Book House, First Edition.
18. Al-Rajhi, Abdo (1986): Arabic grammar and the modern lesson: a study in the curriculum: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut.
19. Al-Ramalli, Mamdouh Abdel-Rahman (1996): Arabic and grammatical functions, a study in the breadth of order and styles: University Knowledge House, Egypt.
20. Al-Saadi, Shukri (2013): The Semantic Hadath Category in Linguistic Thinking: A Study of the Semantic Foundations of Grammatical Structures: Dar Al-Kitab Al-Jadid Al-Jadid Al-unified, First Edition, June.
21. Al-Samarrai, Fadel Saleh (2000): Arabic Sentence and Meaning, Dar Ibn Hazm for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, first edition.
22. Al-Sudani, Rifat Kazim (2009): The Generative and Transformative Approach, A Descriptive and Historical Study, An Applied Curve in the Syntax of the Sentence in the Seven Longtime Pre-Islamic Jahilites: Dar Tigris, Jordan, First Edition.
23. Alwan, Karim Obaid (2012): The Theory of Transformative Generative Grammar in Modern Arabic Linguistic Studies: New Academic Series, House of General Cultural Affairs, Ministry of Culture, Baghdad, first edition.
24. Amayrah, Ahmad Khalil (1984): On the Grammar of Language and its Structures, Method and Application: The Lisan Al Arab Library, A Series of Studies and Opinions in the Light of Contemporary Linguistics, The World of Knowledge Publications, First Edition.

25. Astatiyeh, Samir Sharif (2005): Linguistics, Field, Function and Method: The Modern World of Books, A Wall for the World Book, First Edition.
26. Aziz, Collizar Cackle (2009): The Context in the Arabic Language, Dar Tigris, Jordan, First Edition.
27. Baqer, Mortada Jawad (2002): An Introduction to Generative Grammar Theory: Dar Al-Shorouk, Amman, First Edition.
28. Boumazaa, Rabeh (2008): Transformation in Arabic grammar, its concept - its types - the image of the deep structure of the transformed formulas and structures: The Modern World of Books for Publishing and Distribution, Irbid / Jeddah for Scientific Book, Amman, Jordan, First Edition.
29. Chomsky, Noam (2009): New horizons in the study of language and reason: translated by Adnan Hassan, Dar Al-Hiwar Publishing and Distribution, Syria, first edition.
30. Chomsky, Noam (2013): Generative Linguistics from Interpretation to Beyond Interpretation: Translation and Introduction by Muhammad Al-Rahali, New Book United House, First Edition.
31. Darkaoui, Mukhtar (2015): Chomsky's Transformational Theory, Generative Foundations and Concepts: a research published in the (Academy) Journal of Social and Human Studies published by the Department of Literature and Philosophy, Issue 12.
32. Fayud, Bassiouni Abdel-Fattah (2015): The Science of Meanings, a Rhetorical and Critical Study of Meaning Issues: Al-Mukhtar Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, Fourth Edition.
33. Ghali, Muhammad Mahmoud (1976): Imams of Grammar in History: Dar Al-Shorouk, Saudi Arabia, First Edition.
34. Ghali, Muhammad Mahmoud (2004): Grammar in the Ancient and the Modern: Lebanon Library, Publishers, Egyptian International Publishing Company, Longman, Egypt, Al-Ahram Commercial Printing Press, first edition.
35. Haddwara, Muhammad (2018): The Transformational Generative Theory from the Early Foundations to the Conceptual Arsenal: A research published in (Maqamat) Journal of Linguistic, Literary and Critical Studies, a journal published by the Institute of Literature and Languages at the University Center of Aflou, Issue 4, December.
36. Hajj Saleh, Abdel-Rahman (2012): The Logic of the Arabs in the Sciences of the Tongue, Mouffem Publishing, Algeria.
37. Halbash, Jarhad (2003): History of Modern Linguistics: Translation and Commentary by Said Hassan Buhairi, Zahraa Al Sharq Library, Cairo, First Edition.
38. Howeidi, Khaled Khalil, and Al-Ta'i, Nima Dahsh (2015): Lectures in Linguistics, a series of lectures based on the linguistics curricula in Iraqi universities, Ministry of Higher Education, Baghdad.
39. Ibn Malik (without date): Al-Sabban's Commentary on the Explanation of Al-Ashmouni on Al-Alfiya Ibn Malik and with him Explanation of the Shahada to Al-Ayni: Library and Printing House of the Revival of Scientific Books, Faisal Issa Al-Babi Al-Halabi, Cairo.
40. Ibn Manzoor (2006): Lisan Al-Arab, seized, suspended, and investigated by Dr. Khaled Rashid Al-Qadi, Dar Sobh, Edisoft, first edition.
41. Jakindoff, R. And Others (2007): The Significance and Design of Language: Translated by Muhammad Ghalim, Muhammad Al-Rahali and Abd Al-Majid Jahfa, Toubkal Publishing House, Casablanca, Morocco, First Edition.

42. Jomsky, Num (1987): Grammatical Structures: A translation of Ye'il Yusef Aziz, Majeed Al-Mashhatah Review, House of General Cultural Affairs, Series of One Hundred Books, Ministry of Culture and Information, Baghdad, First Edition.
43. Kaddour, Ahmad Muhammad (2008): Principles of Linguistics, Dar Al Fikr, Damascus, third edition.
44. Lyons, John (1985): Chomsky's Linguistic Theory: Translation and Commentary of Helmy Khalil, University Knowledge House, Alexandria, First Edition.
45. Mustafa, Omar Yusef (2008): Studies in Language and Literature: Presented by Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Yanabea Printing and Publishing, Damascus, first edition.
46. Raddad, Ghanem Abdel-Hassan (2016): Looting in the Arabic language: PhD thesis, College of Arts, University of Baghdad, Department of Arabic Language under the supervision of Dr. Majeed Natt Al-Shammari.
47. Searle, John (1979): Chomsky and the linguistic revolution: a research published in Arab Thought Journal, Issues: 8, 9.
48. Shammakhi, Aisha Qasim (without history): The deep structure and its place for Abdul Qaher Al-Jarjani in the indications of miracles: a research published in the Journal of the College of Science and Arts (for girls), Jazan University, Saudi Arabia.
49. Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (d180 AH), (2004): The Book, Edited and Explained by Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, Fourth Edition.
50. Sperber, Dan, Wilson, Dideri (2016): The Theory of Relevancy or Appropriateness in Communication and Perception: Translated by Hisham Ibrahim Abdullah Al-Khalifah, Revision by Firas Awad Maarouf, House of the New Unified Book, First Edition, March.
51. Zakaria, Dr. Michel (1986): Transformative Generative Linguistics and Grammar of the Arabic Language, Glory of the University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
52. Zakaria, Michel (1993): Applied Linguistic Issues, Socio-Linguistic Studies with a Comparative Heritage, Dar Al-Ilm for the Millions Foundation, Beirut-Lebanon, first edition.